الأمم المتحدة
S/2012/363



Distr.: General
25 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقا بالطلب الوارد في الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، أودّ أن أقدم تحديثا للمجلس عن تنفيذ القرار، وذلك منذ الإحاطتين اللتين قدمهما في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢ المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، السيد كوفي عنان والسيد هيرفيلادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وبموجب خطة النقاط الستّ، فإن السلطات السورية ملزمة بموجب النقطة (٢) بوقف تحركات الجيش نحو الأحياء السكانية، ووقف استخدام الأسلحة الثقيلة فيها وسحب القوات العسكرية المتمركزة فيها إلى الخلف. ويكرر مجلس الأمن التأكيد كذلك في القرارين ٢٠٤٢ و ٢٠٤٣ على وجوب قيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها كاملة بشكل واضح، ويشدد على أهمية سحب قواتها وأسلحتها الثقيلة من الأحياء السكانية إلى ثكناتها أو إلى أماكن نشر مؤقتة لتيسير وقف العنف بشكل دائم. والمعارضة ملزمة أيضا بوقف جميع أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله. وبموجب الدعوة التي وجهها مجلس الأمن، يجب أيضا أن يحترم كلا الجانبين الأحكام ذات الصلة من التفاهم الأولي.

ويجب أن يشمل وقف العنف من جانب جميع الأطراف وقف انتهاكات حقوق الإنسان أثناء القتال. وفضلا عن ذلك، فإن الحكومة ملزمة بموجب خطة النقاط الستّ بتيسير وصول المساعدة الإنسانية، وإتاحة الوصول إلى الأشخاص المحتجزين تعسفا والإفراج عنهم، ومنح تأشيرات للصحفيين والسماح لهم بالتنقل بحرية، واحترام حرية تكوين الجمعيات والحقّ في الاحتجاج السلمي.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا بناء قدراتها والعمل في الوقت نفسه وفقا لولايتها من أجل رصد وقف جميع الأطراف للعنف المسلح بجميع أشكاله ورصد ودعم التنفيذ الكامل لخطة النقاط الستّ. وعلى الرغم من التحديات والمخاطر الأمنية التي تواجهها





290512 290512 12-35225 (A)


البعثة، فإن نشرها يتقدم بسرعة. وقد أنجز نشر العنصر العسكري أساسا بفضل جهود إدارة عمليات حفظ السلام والدعم الميداني، والمساهمات السخية والمقدمة في حينها من البلدان المساهمة بقوات. ويتواصل أيضا توافد الموظفين المدنيين علما بأنه لا تزال هناك حاجة إلى الموظفين الفنيين حتى تصبح البعثة قادرة تماما على الرصد والدعم.

وقد خفت شيئا ما حدّة القتال في المناطق التي صارت تتواجد فيها البعثة. ويبدو أن عمل المراقبين على الصعيد المحلي له تأثير مهدئ، وييسر في الوقت نفسه التعامل مع الأطراف في الميدان. وعلى الرغم من ذلك لا يزال مستوى العنف عموما في البلد مرتفعا جدا.

ولا تزال الحالة العامة في سوريا خطيرة للغاية إذا ما قيست بالالتزامات الواردة في خطة النقاط الستّ، كما أنه لم يُحرز سوى تقدم طفيف بشأن بعض القضايا. وهناك أزمة مستمرة في الميدان تتسم بالعنف المنتظم وتدهور الأوضاع الإنسانية، وانتهاكات حقوق الإنسان واستمرار المواجهة السياسية. ولا تزال تقع حوادث عنيفة يوميا في كامل أنحاء البلد، مسفرة عن عدد كبير من القتلى والمصابين وإن كان ذلك على مستوى أقلّ مما كانت عليه قبل ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ مباشرة. ولم يكفّ الجيش السوري عن استخدام الأسلحة الثقيلة أو سحبها في العديد من المناطق. ويقع أيضا عدد مثير للجزع من الانفجارات في الأحياء السكنية، بما في ذلك الأعمال الإرهابية.

وقف العنف المسلح بجميع أشكاله

أودّ أن أشير من البداية إلى أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لاحظت الدمار المادي الكبير الناشئ عن النزاع في العديد من المواقع، والأضرار الكبيرة التي لحقت ببعض مناطق المعارضة. وتلاحظ أيضا البعثة أن أجزاء كبيرة من بعض المدن تقع فيما يبدو تحت السيطرة الفعلية لعناصر المعارضة. والحالة عموما مشوبة بالتوتر وانعدام الثقة والخوف. ويصل إلى كل من مكتب المبعوث الخاص المشترك والبعثة بلاغات يومية من الحكومة السورية وكذلك من جماعات المعارضة تتضمن تفاصيل عن انتهاكات مزعومة لوقف أعمال العنف. ونظرا لحجم البلد وتعقيداته، ونطاق الانتهاكات المحتملة، واختلاف السياقات المحلية، والبيئة الأمنية الهشة، بات من الصعب الحصول على صورة كاملة وشاملة عن الوضع في الميدان.

ومنذ ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، لاحظت البعثة انخفاضا في مستوى استخدام الأسلحة الثقيلة ونشرها وكذلك في وتيرة وحدّة الصدامات المسلحة في المناطق التي يتواجد فيها المراقبون. بيد أنها لاحظت استمرار تركيز أفراد الجيش السوري والأسلحة الثقيلة في الأحياء السكنية. ومن الأمثلة على ذلك، شاهد المراقبون التابعون لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في

سوريا دخول قافلة من القوات المسلحة السورية بحجم سرية إلى دمشق، كما لاحظت سرية أخرى في درعا في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢. ولاحظت البعثة في مناسبات عدّة وجود حاملات جند مدرعة، كما لاحظت في مناسبات أقل وجود دبابات.

وتمكن موظفو البعثة في إحدى المرات من التوسط في التوصل إلى اتفاقات على المستوى المحلي لوقف تصعيد الأوضاع، كما لاحظوا في بعض المناطق خطوات إيجابية اتخذتها الأطراف لمعالجة الانتهاكات التي لاحظوها وتم إبلاغهم بها. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، نظمت البعثة وقفا لإطلاق النار بين الجيش السوري وقوات المعارضة في ضواحي دير الزور، ووافقت الحكومة على سحب حاملات الجند المدرعة. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، نظمت البعثة مفاوضات من أجل التوصل إلى تفاهم بين الأطراف في خان شيخون أطلقت على إثرها الحكومة سراح شخصين محتجزين واستردت دبابة محترقة. بيد أنه لم يتمكن المراقبون في مناسبات أخرى من الوصول إلى موقع الحادثة إلا بعد وقوعها أو أنهم لم يتمكنوا من التوسط في التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

ومن الانتهاكات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة قتالا عنيفا بين الجيش السوري والمعارضة في تلبيسة والرستن، حيث شاهدت القوات الحكومية وهي تستخدم الدبابات وحاملات الجند المدرعة والقنابل الصاروخية في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، كما أشارت التقارير إلى استمرار القتال خلال الأسبوع التالي. وأفاد مراقبو البعثة أنهم سمعوا إطلاق نيران بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة وانفجارات بصورة منتظمة في جميع المواقع المتواجدين بها، لا سيما في الليل. وكانت هذه الأنشطة متفاوتة من حيث الكثافة. وعلى سبيل المثال، ففي يوم ١٨ أيار/مايو، لاحظ المراقبون في إدلب هجمات على المنشآت الحكومية. وسمعوا كذلك في إدلب تبادلا كثيفا لإطلاق النار بين القوات الحكومية وأفرادا مسلحين على بعد ٥٠٠ متر شمال موقع فريق البعثة عندما تعرض موقع للجيش السوري إلى هجوم. وخلال الساعات الأولى من صباح يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغ المراقبون في حمص أنهم سمعوا ٨٢ انفجارا وإطلاق نيران متفرقة. ولاحظ المراقبون عند زيارتهم للمستشفيات وجود ضحايا مصابين بطلقات نارية وتفجيرات من المدنيين وأفراد قوات الأمن.

وفي مناسبات عديدة، سمع أفراد البعثة دوي القصف في الأحياء السكنية أو شاهدوا آثاره فيها. وفي لقاءات مع موظفي البعثة، ذكرت جماعات المعارضة المسلحة أن الحكومة تقوم بالقصف بالأسلحة الثقيلة ليلا بعيدا عن أنظار المراقبين العسكريين. وردت الحكومة على ذلك بأن الجماعات المسلحة تستفز القوات الحكومية بإطلاق النار عليها وأنها ستواصل

الرد على استفزازهم. وأفادت البعثة أيضا عن تهريب للأسلحة عبر الحدود وعن أنشطة إجرامية أخرى، بما في ذلك عمليات قتل واختطاف أفراد قوات الأمن. وتفيد التقارير أن الحكومة لا تزال تحصل على معدات عسكرية وذخيرة من بلدان أخرى، كما تشير التقارير إلى أن هناك أسلحة تُرسل إلى قوات المعارضة.

وذكرت البعثة أن ممثلي المعارضة يتحدثون عن خوف مستمر من تعرضهم لعمليات انتقامية بسبب تحدثهم للبعثة، وهذه مسألة تشكل مصدر قلق بالغ. ومن الأهمية بمكان ألا يكون هناك مثل هذا التخويف. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، انفجر في درعا جهاز متفجر بجانب مترل بعد خمس دقائق من لقاء دورية تابعة للبعثة مع ممثلين للجيش السوري الحر. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغ أفراد من المعارضة في قرية الشماس في حمص المراقبين أنه قيل لهم إنهم لو شاركوا في المظاهرات أو تحدثوا لموظفي الأمم المتحدة فإنهم سوف يقتلون أو يعتقلون هم وأفراد أسرهم. وقدموا أيضا صورا لاعتداء حدث في وقت سابق ادّعوا أن الجيش السوري قتل فيه ٢٠ شخصا، واعتقل ٣٠٠ آخرين، وأُصيب فيه كثيرون.

وفي المناطق التي تهيمن فيها المعارضة، تأثر تعامل البعثة مع السكان وممثلي جماعات المعارضة بمستوى الإحباط الذي يشعر به الأهالي، وانتشار هيكل جماعات المعارضة، والخوف من العمليات الانتقامية المحتملة. واتخذ الشعور بالإحباط لدى الأهالي شكل تهديدات وجهها المتظاهرون لمراقبي البعثة وإلحاق إضرار بمركبات البعثة وتقييد تنقلاتها. وفي الوقت نفسه، فإن جانبا كبيرا من السكان يرحبون فيما يبدو بوجود مراقبي الأمم المتحدة على الرغم من انتقادهم لهم والشواغل التي يعربون عنها إزاءهم.

وهناك زيادة في عدد التفجيرات، لا سيما في دمشق، وحمص، وحلب، وإدلب ودير الزور. وشملت هذه العمليات وقوع تفجير مزدوج في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ في دمشق، عندما تم تفجير جهازين مرتجلين محمولين على مركبة تقدر زنة كل واحد منهما بما يزيد عن ١ ٠٠٠ كلغ بالقرب من منشآت أمنية حكومية. ويدل مدى تطور القنبلتين وحجمهما على خبرة عالية، وهو ما قد يشير إلى ضلوع جماعات إرهابية منظمة في هذا العمل. وتؤكد الحكومة أن مثل هذه الجماعات ناشطة في البلد، وكذلك الشأن بالنسبة لبعض جماعات المعارضة. وأعلنت جبهة النُّصرة مسؤوليتها عما يقل عن ستة تفجيرات من بين التفجيرات التي حدثت مؤخرا.

وقد أثرت أيضا الحالة الأمنية المتقلبة في موظفي البعثة أنفسهم. ففي الفترة ما بين ٩ و ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢، وقع عدد من الحوادث بالقرب من قافلات البعثة. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، وفي خان شيخون في محافظة إدلب، انفجرت قنبلة وأطلقت نيران

مباشرة على قافلة تابعة للبعثة مكونة من أربع مركبات مما أدى إلى إلحاق أضرار بثلاث منها. و لم تُسجل إصابات، غير أن مركبة ظلت مفقودة إلى أن تم استردادها في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢. وفي حادثة أخرى، وقع انفجار على بعد ٣٠ مترا من إحدى السيارات. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢، قام مراقبو البعثة بزيارة موقع انفجار كبير وقع على بعد ٥٠٠ متر من موقع فريق البعثة في دير الزور. وقيل إن الانفجار، الذي استهدف مقرا للاستخبارات العسكرية، قام به انتحاري وأسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة ٤١ آخرين. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢، انفجر جهاز متفجر مرتجل صغير في دمشق على بعد ١٥٠ مترا تقريبا من قافلة تابعة للأمم المتحدة. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، انفجر جهازان متفجران مرتجلان بالقرب من مراقبي البعثة بينما كانوا يرافقون وحدة تابعة للجيش السوري أثناء عملية استرداد دبابة مدمرة في دمشق. وتعرضت أيضا مركبات البعثة إلى القذف بالحجارة في الدميار بالقرب من دمشق، كما تعرضت قوافل البعثة في العديد من المرات إلى طلقات نارية بالأسلحة الخفيفة. وفي حين لا يزال غير واضح ما إذا كانت قوافل البعثة مستهدفة عمدا أم لا، فإن هذه الحوادث تؤكد الظروف الأمنية الهشة التي تعمل في ظلها البعثة. وتتوخى البعثة اليقظة وتقوم بتقييم الوضع الأمني باستمرار.

ولا تزال التقارير تتحدث عن تصعيد السلطات للحملات الأمنية التي أسفرت عن انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان على أيدي القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة، شملت الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاختفاء القسري، وإعدام النشطاء والمعارضين والفارين، بدون محاكمة. وأودّ أن ألفت انتباهكم في هذا الصدد إلى آخر تحديث أصدرته اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بسوريا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢. وتعكف البعثة على التحقيق في ادعاءات تتعلق بقتل ٢١ مدنيا في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢ في الشماس، بالقرب من حمص، وفي تقارير عن احتجاز مئات الأشخاص خلال هذه العملية التي اشتركت في تنفيذها القوات الحكومية والميليشيات المسلحة الداعمة لها. وأبلغت البعثة السلطات المحلية بذلك. وهناك أيضا تقارير تشير إلى انتهاكات لحقوق الإنسان على أيدي المعارضة، تجري على نطاق أضيق، ولكنها تشمل حالات من الاحتجاز التعسفي وإعدامات بدون محاكمة لأفراد القوات الحكومية وعناصر أخرى موالية للحكومة.

الوصول إلى المحتجزين وإطلاق سراحهم

إن الحكومة السورية ملزمة بإتاحة الوصول الكامل إلى جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا وبتكثيف نطاق ووتيرة إطلاق سراحهم. ولا تزال هناك تقارير تشير إلى أن هناك آلافا من السوريين محتجزين حاليا في شبكة من المرافق المختلفة تديرها الحكومة. والاحتجاز

التعسفي هو من التظلمات الرئيسية التي أثارتها جماعات المعارضة في العديد من المشاورات مع البعثة، التي غالبا ما جرى التأكيد فيها بقوة على أنه يمثل الشاغل الرئيسي داخل المجتمعات المحلية المتأثرة بالعنف.

وتلقت البعثة تقارير عدة من مدنيين عن أفراد من أسرهم معتقلين ليست لديهم أية معلومات عنهم. وتلقت أيضا البعثة ومكتب المبعوث الخاص المشترك عديد من القوائم بأسماء محتجزين من جماعات المعارضة وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان. وتفيد التقارير أن هناك من بين المحتجزين عددا كبيرا من النشطين في مجال حقوق الإنسان والنشطين السياسيين غير المشاركين في القتال المسلح، فضلا عن أشخاص من الفئات الضعيفة. وأودّ أن أشير هنا إلى البيان الصادر عن لجنة مناهضة التعذيب في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن سوريا.

وتعمل البعثة حاليا على إشراك الحكومة والاتصال مع مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المسألة، غير أنها لم تتح لها إمكانية الوصول المنظم للمحتجزين في مواقع الاعتقال. وشرعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٢ في القيام بزيارة تدوم تسعة أيام للسجن المركزي في حلب.

وأبلغت الحكومة في ١٦ أيار/مايو عن إطلاق سراح ٢٥٠ محتجزا لم يكونوا ضالعين في أنشطة العنف، وذلك بعد أن أطلقت سراح ٢٦٥ محتجزا في بداية الشهر. والبعثة بصدد الحصول على قائمة المفرج عنهم. وهذا ليس سوى جزء ضئيل من الأشخاص الذين جرى احتجازهم خلال فترة الخمسة عشر شهرا الماضية. وأبلغت أيضا الحكومة المبعوث الخاص المشترك بالعفو العام الذي شمل مئات الأشخاص الذين سلموا أنفسهم وأسلحتهم، وقدموا تعهدات تتعلق بسلوكهم في المستقبل.

ولا تزال وتيرة ونطاق الوصول إلى المحتجزين وإطلاق سراحهم غير مقبولين بالنظر إلى التزامات الحكومة بموجب تعهداتها الدولية ومقترح النقاط الستّ. ومن الضروري الوصول إلى جميع مرافق الاحتجاز والحصول على المعلومات المتعلقة بالمحتجزين. وإني أدعو الحكومة السورية وهيئات إنفاذ القانون التابعة لها، والسلطات القضائية والسلطات المسؤولة عن السجون إلى توفير المعلومات ذات الصلة إلى البعثة وإلى سائر المنظمات المعنية بشأن المحتجزين وإمكانية الوصول إليهم. وإني أدعو أيضا الحكومة إلى أن تعجل بإطلاق سراح المحتجزين تعسفا، وهذه أولوية رئيسية طالما أكدها المبعوث الخاص المشترك للسلطات السورية. وينبغي أيضا أن تُفرج الجماعات الأخرى عن الأشخاص المحرومين من الحرية الواقعين في قبضتها.

تمكين الصحفيين من الدخول وحرية التنقل

لقد تحقق بعض التحسن، ولكنه غير كاف، في مجال دخول الصحفيين وحرية تنقلهم في سوريا. وقد أبلغ المبعوث الخاص المشترك بأن العدد الإجمالي من الصحفيين الذين حصلوا على تأشيرات منذ أن وافقت الحكومة السورية على خطة النقاط الستّ قد بلغ ١٦٦ صحفيا دوليا. ولكن الحكومة لا تزال تشترط حصول الصحفيين على ترخيص خاص مسبقا بالسفر داخل البلد، وهو غالبا ما لا يكون في المتناول. وغالبا ما يُسمح لهم بالبقاء إلا فترات قصيرة لا تكفي لإعداد تقارير متعمقة. وأبلغ أيضا صحفيون البعثة بأن المعارضة قد هددت صحفيا روسيا في المسطومة.

احترام حرية التجمع والاحتجاج السلمي

واضح أن الحكومة السورية لا تفي بالتزامها باحترام حرية تكوين الجمعيات والحق في التظاهر السلمي. وفي حين راقبت البعثة احتجاجات في مناسبات كثيرة أثناء قيامها بدوريات، فإنه واضح أنها لم تكن بموافقة الحكومة. وعندما قام موظفو البعثة بزيارة جامعة حلب في ٩ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، كانت هناك مظاهرات طلابية. وتشير معلومات موثوقة إلى أن عناصر حكومية وعناصر غير نظامية قامت، بعد أن غادر المراقبون في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي في الهواء، واقتحموا الحرم الجامعي وقتلوا عددا يتراوح ما بين ٢ و ٥ طلاب بالإضافة إلى اعتقال عدد من الطلاب يصل إلى ٢٠٠ طالب. وأشارت أيضا التقارير إلى قيام قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي وباعتقالات في صفوف المحتجين في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢.

وبينما كانت تجري مظاهرات في العديد من أنحاء البلد الأخرى، ذكرت التقارير أنه تم تفريق مظاهرات عديدة باستخدام الذخيرة الحية واستعمال القوة الفتاكة والاعتقال التعسفي للمتظاهرين. وواضح أن التخويف وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع لا تهيئ مناخا مناسبا يستطيع المواطنون الإعراب فيه عن آرائهم والتظاهر بحرية.

دخول المنظمات الإنسانية وتقديم المساعدة

هناك حاجة ملحة إلى إيصال الإغاثة الإنسانية إلى جميع من يحتاجونها، كما أن الحكومة ملزمة بكفالة تقديم المساعدة الإنسانية في حينها إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع. ونظرا لنفاد الموارد المحلية، أخذت الأوضاع المعيشية لغالبية السوريين تتدهور؛ وباتت شبكات التضامن المحلية مهددة بالإنهاك؛ وأصبحت بعض المواد الأساسية، مثل الخبز والحليب والأدوية مفقودة في بعض المناطق. وقد تسبب القتال في تشريد السكان على نطاق واسع

داخل البلد وفي تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة. وإذا استمرت الأزمة، فإن هناك احتمالا كبيرا أن يزداد عدد الذين يحتاجون إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية من السوريين، والمقدرين حاليا بمليون شخص، زيادة كبيرة.

وتبذل حاليا المنظمات الإنسانية العاملة في الميدان، لا سيما الهلال الأحمر العربي السوري جهودا جبارة في ظل ظروف صعبة للغاية. وبعد مشاورات والتوصل إلى اتفاق مع الحكومة، زادت وكالات الأمم المتحدة في وتيرة أنشطتها استعدادا لتوفير المزيد من الدعم. وصار برنامج الأغذية العالمي يصل الآن إلى ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في الشهر عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري. وتقوم أيضا وكالات الأمم المتحدة بتوزيع مواد من غير الأغذية وتقدم خدمات صحية ومجتمعية. وتم تقديم المساعدة إلى ١٢ ٠٠٠ شخص معوز في منطقة ريف دمشق. وأعربت أيضا الحكومة عن استعدادها لتوفير موارد مالية هامة لغرض الأنشطة الإنسانية والتعميرية في المناطق المتضررة أو المدمرة.

بيد أنه لا تزال الاحتياجات القائمة، التي أكدها المراقبون العسكريون والموظفون المدنيون في المناطق المتأثرة مباشرة بالتراع، لا تزال تفوق كثيرا حجم الاستجابة الحالية. وهناك حاجة ملحّة إلى تعزيز العمليات الإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية الحيوية من أجل تلبية تلكم الاحتياجات.

وتم الآن التوصل إلى اتفاق مع الحكومة على أنه بإمكان الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة نشر موظفي المساعدة الإنسانية في فروع الهلال الأحمر العربي السوري في كل من دير الزور ودرعا وحمص وإدلب. وتم أيضا التوصل إلى اتفاق على أن يشارك عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في جهود الإغاثة. ولئن لقي هذان الاتفاقان الأوليان قبولا، فإنهما لم يُترجما بعد إلى واقع عملي. وإني أحث على تنفيذ هذه الخطوات تنفيذا كاملا دون إبطاء. وأؤكد أيضا أن هذه الإجراءات لا تمثل سوى المرحلة الأولى من توسيع نطاق الوصول وأنها غير كافية لتحقيق هدف توصيل المساعدة الإنسانية دون عوائق. وإني أعول على الدعم المستمر والإضافي الذي تقدمه الدول الأعضاء لتيسير مضاعفة الجهود التي تبذلها جميع الوكالات الإنسانية المعنية التابعة للأمم المتحدة.

وأودّ أن أتقدم بالشكر إلى البلدان المجاورة لسوريا على مساعدتها اللاجئين السوريين. ومن الضروري الإبقاء على الحدود مفتوحة. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى الآن ٦٠ ٩٢٨ لاجئا سوريًا في العراق، والأردن، ولبنان، وتركيا. وتقدم المنظمة الدعم إلى حكومات هذه البلدان لتلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين، كما أنها ستواصل مضاعفة حجم المساعدة حسبما يقتضيه التدفق المستمر للسكان المشردين.

نشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا وعملياتها

لا يزال قوام بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا يزداد بسرعة. ففي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١، تلقت إدارة عمليات حفظ السلام تسميات لمراقبين عسكريين من ٤٣ دولة عضوا. وتتكون البعثة من ٢٧١ مراقبا عسكريا و ٨١ موظفا مدنيا. ومن المتوقع أن يكتمل القوام العسكري للبعثة قبل نهاية الشهر.

وقد تعاونت الحكومة في دعم إنشاء البعثة، من خلال الدعم بكبار الموظفين، وإنشاء نظم للمعاملات الإدارية وتجهيز التأشيرات، والتغطية الأمنية. ومع ذلك، لا يزال بعض المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين لم يحصلوا على تأشيرات. وعملا بالفقرة ٧ من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، سلّمت إدارة عمليات حفظ السلام مشروع اتفاق مركز البعثة إلى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢. ويتواصل أيضا بذل الجهود للاستفادة من مذكرة التفاهم الموقعة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ووضع بروتوكول متفق عليه نهائيا بين الحكومة والأمم المتحدة. ولا تزال مسألة استخدام الأصول الجوية المستقلة قيد المناقشة. ومن المهم أيضا أن تكفل السلطات السورية دخول جميع معدات الاتصال اللازمة الأساسية لأمن البعثة.

واتخذت البعثة الآن مقرا ثابتا لها في دمشق وأنشأت سبعة مواقع مقررة للأفرقة (حلب، ودرعا، ودير الزور، وحماة، وحمص، وإدلب، وريف دمشق). وبازدياد عدد أفراد البعثة، أصبحت قادرة أكثر على تنظيم الدوريات والرصد والإبلاغ، والقيام بتدخلات محددة. وأقامت البعثة، من خلال أفرقتها في المقر وأفرقة المراقبين، اتصالات مع الحكومة وقوات الأمن التابعة لها على جميع المستويات، بما في ذلك على صعيد المقاطعات، ومع المعارضة، بجناحيها المسلح والسياسي، ومع السكان المحليين في المناطق التي تصل إليها البعثة. وأنشأت أيضا البعثة آليات لإبلاغ الأطراف بالحوادث التي تلاحظها والانتهاكات التي لا تصححها الحكومة والمعارضة على إثر إخطارها بها.

وستواصل البعثة تعزيز قوامها من الأفراد العسكريين والمدنيين إلى أن تبلغ المستويات المقررة، وستعمل على إنشاء مواقع إضافية للأفرقة في المناطق التي تحتاج إلى ذلك. وستواصل العمل مع جميع الأطراف وتوسيع نطاقه على الصعيدين الوطني والمحلي من خلال تشجيع الحوار وبناء الثقة وإنشاء آليات للتنسيق والتشاور بشأن تنفيذ خطة النقاط الستّ. وقد تبين أن هذه الروابط ذات أهمية حيوية في وقف تصعيد حوادث العنف وتفادي التراع، كما أن لها دور رئيسي في كفالة سلامة وأمن موظفي البعثة.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يُولد التواجد العسكري والمدني الموسع في الميدان بروزا إضافيا للبعثة ويعزز قدراتها في مجال الإبلاغ. وسيساعد ذلك على تقديم صورة أكثر آنية ووضوحا ودقة عن حالة تنفيذ التفاهم الأولي وخطة النقاط الستّ على الصعيدين المحلي والوطني.

وزار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام البعثة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ لتقييم التقدم المحرز. وتمكن السيد لادسو في هذه الرحلة من الوقوف على حالة نشر المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين، والاتصال مباشرة مع الموظفين العاملين في مواقع الأفرقة في حمص وفي منطقة ريف دمشق. وكان من الواضح أن البعثة تواجه أوضاعا صعبة، وكذلك حجم الأضرار التي لحقت بالمناطق التي نشب فيها النزاع، والصعوبات التي يواجهها المدنيون الذين يخيم على حياتهم شبح العنف.

واجتمع وكيل الأمين العام مع ممثلي الحكومة، بمن فيهم وزير الخارجية ووزير الدفاع، وانتهز الفرصة لتأكيد دور البعثة، ومسؤوليات الحكومة لكفالة نجاح ولاية البعثة، ومتطلبات التنفيذ الكامل لجميع جوانب خطة النقاط الستّ. واجتمع كذلك مع ممثلي المعارضة في دمشق وحمص، حيث أكد من جديد على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف وقف العنف المسلح وأن تسعى إلى إيجاد تسوية سياسية، وكذلك كفالة أمن موظفي البعثة.

العملية السياسية

واصل المبعوث الخاص المشترك جهوده على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبقيت أيضا على اتصال وثيق مع العديد من القادة الإقليميين والدوليين، بما في ذلك جامعة الدول العربية، في محاولة مستمرة لتعزيز توافق المجتمع الدولي في التوصل إلى وسائل فعالة وسلمية لوقف العنف وتيسير تسوية سياسية حقيقية تلبي طموحات الشعب السوري المشروعة.

وتحتل انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وإنكار الطموحات المشروعة للشعب السوري صلب الأزمة السورية. وفي هذا السياق، فمن الضروري إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ جميع عناصر خطة النقاط الستّ، وذلك حتى تنشأ الثقة في إمكانية التوصل إلى عملية سياسية موثوقة.

وواصل المبعوث الخاص المشترك، ونوابه والبعثة التعامل مع طائفة من المحاورين السوريين وكذلك مع جهات فاعلة رئيسية سيكون دعمها حاسما في العملية ونتائجها. ويتزايد نفاذ الصبر إزاء الوضع الراهن بل وكذلك عدم الثقة في إمكانية حدوث تحول

حقيقي. وفي حين يخشى الكثيرون عواقب مواصلة عسكرة النزاع، تخامر البعض الآخر شكوك في إمكانية تحقيق تغير بالوسائل السلمية. ومن المهم جدا العمل سياسيا مع جميع أصحاب المصلحة من أجل المضي قدما في تحديد القضايا التي يمكن التوصل بشأنها إلى أساس مشترك. وأي عملية شاملة حقيقية ينبغي أن تشمل جميع عناصر المجتمع السوري، بما في ذلك الأطراف غير المشاركة في المواجهة الحالية لأن هناك الكثيرين ممن بوسعهم المساهمة عندما يحين الوقت لعقد حوار وطني شامل.

وواصل السيد ناصر القدوة، نائب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن سوريا جهوده لإشراك طائفة عريضة من المعارضة السورية من أجل مساعدهم على أن يكونوا أكثر انفتاحا على الآخرين وأكثر تمثيلا على مستوى التنظيم وصنع القرارات. وأرجئ اجتماع مختلف الأطراف والجماعات والشخصيات السياسية، الذي دعت إلى عقده جامعة الدول العربية في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢ بعد أن أعلن المجلس الوطني السوري ولجنة التنسيق الوطنية من أجل التغير الديمقراطي أنهما سوف لا تشاركان في الاجتماع. وكانت هذه فرصة ضائعة بالنسبة للمعارضة من أجل توحيد صفوفها ومناقشة سبل وضع إطار من شأنه أن ييسر التوصل إلى عملية سياسية. وسلطت المشاورات اللاحقة مع أصحاب المصلحة الأضواء على أهمية مواصلة بذل الجهود من أجل عقد اجتماع في مرحلة لاحقة. وفي الوقت الذي تنظر فيه جامعة الدول العربية في تحديد مواعيد جديدة للاجتماع، ينبغي أن يؤكد الجميع للمعارضة أن من المهم أن تكثف جهودها من أجل التماسك تنظيميا وسياسيا، حتى تتمكن من المشاركة في العملية السياسية مشاركة إيجابية وفعالة.

ويعكف المبعوث الخاص المشترك على إعداد زيارة إلى دمشق ليناقش مع الرئيس الأسد وفريقه، ومع طائفة من المحاورين المعنيين الآخرين، بمن فيهم محاورون من المعارضة، الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لتنفيذ خطة النقاط الستّ، والمضي قدما بالعملية السياسية. وقام نائب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن سوريا، السيد جين ماري غيهينو بزيارة سوريا في الفترة ما بين ١٨ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢ قبل زيارة المبعوث الخاص المشترك، وتقابل مع ممثلي الحكومة، بمن فيهم وزير الخارجية، وطائفة عريضة من المحاورين، بما في ذلك أثناء زياراته لكل من حمص والرستن.

ملاحظات

أود أن أشيد بجهود المبعوث الخاص المشترك ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، وكذلك بالالتزام الشجاع للموظفين العاملين في الميدان. فالجهود التي يبذلونها،

والمدعومة من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، تتيح للشعب السوري والمنطقة بديلا واضحا للأزمة المتفاقمة في الميدان، ولاحتمال دخول سوريا في حرب أهلية شاملة.

وفي حين أخذت الجهود الدولية تحقق بعض النتائج في الميدان، لا تزال أعمال العنف والانتهاكات متواصلة بمستويات غير مقبولة، انتهاكا لأحكام القرار ٢٠٤٣ وخطة النقاط الستّ. ويكتنف الحالة تحديات أمنية خطيرة تعوق تنفيذ ولاية البعثة، فضلا عن المخاطر التي يتعرض لها مراقبوها، وكذلك مخاطر جمّة على الشعب السوري. ولا تزال معظم عناصر خطة النقاط الستّ لم تنفذ.

ويشكل هذا الوضع مصدر قلق بالغ، وتأكيدا على ضرورة بحث وجود الأمم المتحدة والخطوات التالية بعناية، مع أخذ البيئة الأمنية المتقلبة والمتطورة في الحسبان. ولا بد من إجراء تحليل مستمر لأنشطة البعثة وما تحرزه من تقدم في رصد ودعم تنفيذ خطة النقاط الستّ، وذلك من أجل التركيز على تنفيذ البعثة للمهام المنوطة بها وتوجيهها على الوجه المطلوب.

والالتزام الأساسي الذي تعهدت به الأطراف عند قبولها لخطة النقاط الستّ هو نبذ العنف والتوجه نحو بناء مستقبل سياسي مشترك من خلال عملية سياسية. غير أن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك احتجاز الحكومة للأشخاص تعسفا يعوق تحقيق هذا الهدف. وإني أدعو في المقام الأول الحكومة إلى أن تفي بالكامل بجميع التزاماتها بموجب خطة النقاط الستّ، لا سيما في هذا الظرف، التزاماتها فيما يتعلق بوقف العنف واتخاذ إجراءات فورية لتأمين وصول المساعدة الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك إطلاق سراح المحتجزين. ولا يمكن لأي عملية سياسية موثوقة أن تنجح ما دام جزء كبير من السكان يرى أن حقوقه الأساسية تنتهك وما دام هؤلاء السكان مهددين بخطر الاحتجاز التعسفي أو ما هو أسوأ. وأدعو أيضا جميع عناصر المعارضة إلى أن تفي بالكامل بالتزاماتها بوقف العنف واحترام حقوق الإنسان.

وإني ليساورني قلق بالغ إزاء التفجيرات التي أسفرت عن عدد كبير من الإصابات وعن شعور متزايد بانعدام الأمن في المستقبل لدى سكان هم خائفون بالفعل. ويجب مواجهة هذا الخطر بطريقة تكفل أمن السكان واحترام حقوقهم الإنسانية. ويتحتم فضلا عن ذلك على جميع الأطراف في النزاع أن يكفوا عن العنف أيا كان شكله من أجل استعادة سيادة القانون والنظام، وبالتالي الحد من إمكانية استغلال المخربين للأوضاع. ويتعين على الحكومة والمعارضة أن تدين بوضوح مثل هذه الأعمال وتنأى بنفسها عن هذه الأساليب.

إن تشجيع أي طرف في سوريا على تحقيق أهداف بواسطة العنف مناف لجهدنا المشترك. فالجهات التي قد تفكر في دعم أي جانب بالأسلحة أو التدريب العسكري أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة العسكرية عليها أن تعيد النظر في هذه الخيارات من أجل تحقيق وقف دائم لجميع أشكال العنف. ومن الضروري أن تعمل جميع الأطراف، والجهات التي قد تكون تدعمها، على وقف مواصلة قمع السكان ومنع زيادة عسكرة النزاع.

وأودّ أن أناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي دعم الجهود الجارية دعما كاملا والمساهمة فيها. ويُقدر المبعوث الخاص المشترك الدعم والمشورة اللذين تقدمهما مجموعة متنوعة عريضة من المحاورين، كما يعترف بالدور الحاسم الذي تقوم به جميع الدول في المنطقة. ومن المهم بوجه خاص أن تقوم الدول التي لها تأثير على الأطراف بممارسة ذلك التأثير من أجل الأهداف المشتركة التي ننشدها.

ومن الضروري أن تلتزم الأطراف التزاما حقيقيا وأن تقدم جميع الجهات المعنية دعما قويا حتى نتمكن من إنهاء العنف والانتهاكات، وتوفير الإغاثة الإنسانية، والتقدم نحو عملية سياسية يمكن أن تستجيب للطموحات المشروعة التي طالما حرم منها الشعب السوري الذي يعاني.

وأكون ممتنا لو عجلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون